

تصريح صحفي لرئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين عيسى قراقع، يؤكد فيه أن ٦٨٣٠ حالة اعتقال تقريباً سُجّلت بحق الفلسطينيين خلال سنة ٢٠١٥، نصفها من القاصرين والأطفال*

رام الله، ٢٠١٥/١٢/٣١.

أفاد رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع، بأن ما يقارب ٦٨٣٠ حالة اعتقال سُجّلت بحق الفلسطينيين خلال ٢٠١٥، نصفهم من القاصرين والأطفال الذين بلغت حالات الاعتقال في صفوفهم ما يقارب ٢٢٠٠ حالة اعتقال، بما يزيد بنسبة ٧٢٪ عن عام ٢٠١٤.

واعتبر قراقع في تصريح صحفي اليوم الخميس [٢٠١٥/١٢/٣١]، تزايد نسبة المعتقلين بهذا الشكل "غير مسبوق" بالقياس إلى الخمس سنوات الأخيرة، مشيراً إلى أن "هذا العام ينتهي، وقد ترك وراءه جرائم وانتهاكات جسيمة ارتكبتها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بحق شعبنا الفلسطيني".

وأوضح قراقع أن أبرز الجرائم هي سياسة الإعدامات بحق المواطنين، بدل من اعتقالهم في جرائم متعمدة وخارج نطاق القضاء، مشيراً إلى أن ٨٥٪ من الشهداء الذين سقطوا خلال "الهبّة الشعبية" في الأشهر الثلاثة الأخيرة قد أُعدموا مباشرة ومن مسافات قصيرة، وكان بالإمكان اعتقالهم، أو تركوا ينزفون، بسبب الإصابات حتى الموت، دون تلقي العلاج.

وقال إن نسبة التعذيب خلال هذا العام [٢٠١٥] أصبحت ٢٠٠٪ عن عام ٢٠١٤، حيث تعرّض غالبية المعتقلين، خاصة الأطفال، إلى أساليب وحشية من الضرب والتنكيل والتعذيب خلال اعتقالهم واستجوابهم، على يد المحققين والجنود، موضحاً أن "عقاباً جماعياً تعرّض له

*المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ("وفا")، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=212022>

الشعب الفلسطيني من خلال حملات الاعتقال التي شملت كافة فئاته، بما في ذلك الجرحى، والأطفال، والنساء، والنواب، وعمليات الاختطاف للمصابين من المستشفيات.

وما ميز ٢٠١٥ بحسب قراقرع هو حالات اعتقال تزيد عن ١٢٠ حالة لمواطنين بسبب نشاطاتها على مواقع التواصل الاجتماعي "الفايس بوك"، إضافة إلى احتجاز ما يزيد عن ٥٠ جثماناً للشهداء الفلسطينيين، منوهاً إلى أن إسرائيل شرعت الانتهاكات من خلال قوانين أقرتها وتجزئتها استخدامها التعذيب، والاعتقال دون أسباب قانونية، واعتقال القاصرين حتى عمر ١٤ عاماً، وزجهم في السجن.

وقال: "مارست إسرائيل القرصنة المالية على المعتقلين وعائلاتهم، وقامت بجباية ما يزيد عن ٢٠ مليون شيكل من خلال فرض غرامات على الأسرى في محاكمتها العسكرية، أو من خلال فرض غرامات على الأسرى داخل السجون كوسائل عقاب، وجزء من الأحكام الصادرة بحق المعتقلين.